اجرة الجزار ويجوز له اعارتها كما يجوز له اعارتها اما الواجبة فيجب التصدق بجلدها
كما في المجموع والقرن مثل الجلد فيما ذكر وله جز صوف عليها ان ترك الى ذبحها ضربها
والا فلا يجزه ان كانت واجبه لانتفاع الحيوان به في دفع الاذى وانتفاع المساكين به
عند الذبح وكالصوف فيما ذكر الشعر والوبر وولد الاضحية الواجبه يذبح متى كبر ويجوز
له كما في المنهاج اكله قياسا على اللبن وهذا هو المعتمد وقيل لا يجوز له
الاكل من امه وله شرب فاضل لبنها عن ولدها مع الكراهة كما قاله الماوردي **ويطعم**
الفقراء والمساكين من المسلمين على سبيل التصدق من اضحية
التطوع بعضها وجوبا ولو جزءا يسيرا من لحمها بحيث يطلق عليه الاسم
ويكفي الصرف لواحد من الفقراء او المساكين وان كانت عبادة المضحي تقتضي ذلك
ذلك بخلاف سهم المصدق الواحد من الزكاة ولا يجوز صرفه لاقل من ثلاثة
لانه يجوز هنا الاقتصار على جزء يسير لا يمكن صرفه لاكثر من واحد ويشترط
في اللحم ان يكون نيئا ليتصرف فيه من يأخذه بما شاء من بيع وغيره كما في الكفارة
فلا يكفي جعله طعاما ودعاء الفقراء اليه بان مقهم في تملكه ولا تمليكه لهم
مطبوخا ولا تمليكهم غير اللحم من جلد وكرش وكبد وطحال ونحوها ولا الهدي
عن التصدق ولا القدر الثاني من اللحم كما اقتضاه كلام الماوردي ولا كونه
قديدا كما قاله البلقيني ولو تصدق بقدر الواجب والحال ولدها كله جاز
ولعاطي المكاتب جاز كالحر قياسا على الزكاة وخصه ابن العماد بغير سيده
والا فهو كالوصف اليه من زكاته انتهى وهو ظاهر وضرح بتقييد المسلمين
غيرهم فلا يجوز اطعامهم منها نص عليه في البويطي وقول المجموع يجوز
اطعام فقراء اهل الذمة من الضحية التطوع دون الواجبة وتجب منه
الاذخر **تتمة** الافضل التصدق بكلها لانه اقرب للتقوى وابعد عن
حظ النفس الا لقمة او لقمتين او لقمتها يتبرك بأكلها عملا بظاهر القرآن والاقتطاع
والخروج من خلاف من اوجب الاكل وسن ان يجمع بين الاكل والتصدق والاهداء وان يجعل ثلثا
اثلثا واكل البعض وتصدق بالبعض فله ثلثان الاضحية بالاكل والتصدق بالبعض ويشترط
النية للتضحية عند ذبح الاضحية او قبله عند تعيينها لما يضحى كالنية في الزكاة لانها عين

لها بنذر

لها بنذر فلا يشترط له نية وان وكل بذبح لحم فتت نيته ولا عبرة لنية الوكيل وله تفويضها
لمسلم مميز ولا تضحية لاصدعي آخر في اليوم الثاني وله وان كان ميتا كسائر العبادات بخلاف ما اذا اذن
له كالزكاة والفرق ثم وله توكيل كافر ذمي ولو كان مبعضا كما يجزئ ذبح المكاتب وان
كان مكاتبا ووقفت له لانها تبرع وقد اذن له سيده فيه **فصل** في العقيقة وهي سنة
مؤكدة للاخبار الواردة في ذلك ومنها الغلام مرتهن بعقيقته تذبح عنه يوم السابع
ويحلق رأسه ويسمى ومنها انه صلى الله عليه وسلم امر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع
الاذى عنه والعقر وهو الشاة الترمذي ومعنى مرتهن بعقيقته قيل الا يتم نموه مثله وقيل
ان لم يعق عنه لم يشفع لوالديه يوم القيامة **والعقيقة مستحبة وهي** لغة
اسم للشعر الذي على رأس المولود حين ولادته وشرعا **الذبيحة عن المولود**
عند حلق شعر رأسه تسمية بالشيء باسم سببه ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد
ولا تجب قبله بل تكون شاة لحم ويسن ذبحها **يوم سابعه** اي من ولادته وتجب
يوم الولادة من السابع كما في المجموع بخلاف الختان فانه لا يجب منها لما مر في الزوائد المراعى
هنا لمبادرته الى فعل القربة والمراعى هناك الناجز لزيادة الفرقة بحتمله ويسن ان يقول
الذابح بعد التسمية اللهم منك واليك عقيقة فلان لخبر ورد فيه رواه البيهقي
باسناد حسن ويكبر لطابخ رأس المولود بدمها لانه من فعال الجاهلية وانما المحرم
لخبر الصحيح كما في المجموع انه **صلى الله عليه وسلم** قال مع الغلام عقيقة
اهرقوا عليه دما واميطوا عنه الاذى بل قال الحسن وقتادة انه يستحب ذلك
ثم يغسل لهذا الخبر ويسن لطابخ رأسه بالزعفران والخلوق كما مر في المجموع ويسن ان
يسمى في السابع كما في الحديث المار ولا بأس بتسميته قبل ذلك وذكر النووي في الاذكار
ان السنة تسميته يوم السابع او يوم الولادة واستدل بكل منهما بأخبار صحيحة وحال
البخاري اخبار يوم الولادة على من لم يرد العقر واخبار يوم السابع على من اراده قال
ابن حجر يشاوره وهو هو لطيف لم اره لغيره ويسن ان يحسن اسمه لخبر انكم تدعون
يوم القيامة باسمائكم واسماء آبائكم فحسنوا اسماءكم وافضل الاسماء عبد الرحمن
وعبد الله لخبر مسلم احب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن وتكره
الاسماء القبيحة كشهاب وشيطان وعاص وما يتطير بمعناه عادة كبركة ونجيح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)